جريدة المدينة - عمود من الجدير بالذكر

د. محمد علي القري*

اللامركزية

عندما وحد الملك عبد العزيز طيب الله ثراه هذه البلاد كان سكان المملكة العربية السعودية برمتها أقل من سكان مدينة الطائف اليوم. ومع ذلك فقد سار بحنكته وبراعته في الحكم أسكنه الله فسيح جناته على نظرية إدارية تقوم على اللامركزية. كان النائب العام في الحجاز الأمير فيصل بن عبد العزيز رحمه الله له من الصلاحيات ما لا يحتاج معه إلى الرجوع إلى ملك البلاد إلا في القليل النادر، وكذلك أمراء المناطق الأخرى. أرأيت لو أن الأمر كان خلاف ذلك أكانت هذه البلاد تحقق ما حققت من نجاح ورقي وتماسك وقوة في ذلك الوقت، الجواب واضح. ولكنا اليوم نسير على نظرية إدارية تميل إلى المركزية، وتتضمن قوة دافعة لمزيد من المركزية يوماً بعد يوم. والنتيجة عندما صدر الأمر بتأسيس رئاسة مدارس البنات في أوائل الثمانينيات الهجرية لم يستغرق الأمر إلا أشهراً قليلة حتى رأيت مدارساً بمدرسات وإداريات وكتب وطاولات جاهزة للانطلاق وعندما صدر القرار قبل نحو عشر سنوات بتدريس مادة الحاسب الآلي في مدارس البنات فإننا حتى اليوم نعاني من مدارس بلا مدرسات أو بلا كتب أو بلا أجهزة كمبيوتر .. وعلى هذا فقس . والسبب هذه المركزية المغرقة في اتخاذ القرارات.

رب قائل: ولكن تطور التكنولوجيا يمكن من الإدارة المركزية وهذا من أكبر الأخطاء لا علاقة للتكنولوجيا بهذا الموضوع . فتطور التكنولوجيا إذا وجه إلى إدارة لا مركزية زادها كفاءة وإذا جعل تحت يد إدارة مركزية زادها بطئاً وانخفاض كفاءة . إن الإدارة اللامركزية تعني تفجير القدرات الإدارية والقيادية على

*- استاذ الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة سابقاً.

مستويات أوسع من حجرة معالي الوزير إن الوسيلة التي نستطيع أن نجعل الناس يقدرون الموقف المحلي ويتخذون القرارات الآنية المناسبة له .

ورب قائل : ولكن أليس إعطاء الناس صلاحيات واسعة على مستويات إدارية متعددة طريقة إلى سوء استخدام السلطة وإلى الفساد الإداري، والجواب وجود الرقابة والعقاب حري بمنع ذلك . وليس لنا في هذا الباب خصوصية .